

السيد رئيس هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي

السيدة نائب رئيس الفدرالية المغربية للتأمينات

السيدة ممثلة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدات والسادة الخبراء، وممثلي قطاع التأمين

الحضور الكريم،

يسعدني أن أرحب بكم جميعا في هذا اللقاء الوطني الذي نخصصه لتقديم ومناقشة دراسة نوعية حول "مخاطر الفساد في قطاع التأمين"، وهي نتاج تعاون مؤسساتي مثمر بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وبمساهمة منتجة لممثلي الشركات العامة في القطاع.

لقاؤنا اليوم ليس مناسبة احتفالية، بل محطة مؤسساتية ذكية لتجديد النقاش حول منظومة النزاهة والشفافية في قطاع التأمين، في تفاعل مباشر مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة في مجال الحكامة. لقاؤنا اليوم، هو محطة تحليل وتأمل ومسؤولية، تضع بين أيدينا مرآة دقيقة لما يحدث من ديناميات وتحديات بنيوية ظاهرة أو خفية، في أحد القطاعات الاقتصادية الحيوية في بلادنا، قطاع يرتبط مباشرة بحماية الأفراد والمقاومات والمجتمع من المخاطر، قطاع تشكل نزاهته ركيزة أساسية في بناء الثقة في الاقتصاد الوطني.

السيدات والسادة،

لقد بينت الدراسة التي نعرض نتائجها اليوم بجلاء أن موضوع الفساد في قطاع التأمين ليس مجرد موضوع نظري، بل موضوع محاط بمنظومة مخاطر متعددة الأبعاد، يمكن أن تتسلل في كل لحظة عبر ثغرات قانونية وتنظيمية، كما يمكنها أن تتسرب من خلال ضعف آليات الحكامة، أو هشاشة ثقافة الامتثال داخل بعض حلقات السلسلة التأمينية.

فمن مخاطر تضارب المصالح واستغلال أموال الشركات، إلى التلاعب في العقود والتقارير الفنية، إلى الغموض في شروط صرف التعويضات، وصولاً إلى الممارسات المعقدة في إعادة التأمين التي قد تخفي انحرافات مالية دقيقة يصعب كشفها، وانطلاقاً من هذا وذاك، نعتقد أن الوقاية من الفساد في قطاع التأمين تتطلب فهماً منظومياً لا تجزئياً، ومبادرات مؤسسة لا إجراءات شكلية.

وفي هذا السياق، يمكنني التأكيد أن الدراسة، تميزت بتوظيف منهجية مزدوجة تجمع بين مقارنة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لحالة النزاهة، ومقاربة الميثاق العالمي للأمم المتحدة حول المخاطر في القطاع الخاص، مما مكن من إعداد خارطة دقيقة لمخاطر الفساد في قطاع التأمين، مخاطر مرتبة وفق شدتها واحتمالية وقوعها.

حضرات السيدات والسادة؛

صحيح أن هذه الخريطة ليست غاية في ذاتها، بل أداة توجيهية لبناء سياسات استباقية تمكن من تعزيز النزاهة داخل القطاع قبل وقوع الانحرافات، وهو ما يعكس تحولاً نوعياً في فلسفة مكافحة الفساد، من منطق ردة الفعل إلى منطق التحصين، ومن منطق معالجة النتائج إلى منطق تحليل الأسباب.

السيدات والسادة،

إن الانخراط الطوعي لقطاع التأمين وهيئة الإشراف في هذه الدراسة، يمثل تعبيراً عن شجاعة مؤسساتية، وعن وعي مرتفع في إدراك أن الشفافية ليست عبئاً على الفاعلين الاقتصاديين، بل رأسمال ثقة وقدرة على التحصين الذاتي.

فمواجهة الفساد ليست شأنًا قانونياً فحسب، بل خياراً استراتيجياً لبناء مناعة مؤسساتية واقتصادية، وفق ما تدعو إليه المعايير الدولية، وعلى رأسها المعيار المتعلق بأنظمة إدارة مكافحة الفساد ISO 37001، الذي يجعل من النزاهة ثقافة داخلية قبل أن تكون التزاماً خارجياً.

وإذا كانت الدراسة التي نحن بصدد تقديم مخرجاتها اليوم، قد أبرزت المخاطر التي تهدد القطاع، فإنها تفتح أمامنا، في نفس الوقت، مسالك للوقاية ولإصلاح ما ينبغي إصلاحه وتصحيح ما يتعين تصحيحه، عبر الدعوة إلى تبني العديد من التدابير من قبيل:

- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للوقاية من الفساد في القطاع؛
- تعزيز الرقابة والإشراف التنظيمي؛
- إدماج الذكاء الاصطناعي لتحليل أنماط المطالبات ورصد حالات التلاعب؛
- تكثيف التكوين وبناء القدرات؛
- إدراج بنود صريحة لمكافحة الفساد في العقود التأمينية؛
- تطوير شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

إن هذه الدعوة ليست دعوة تقنية بل أفق سياسي بامتياز، ببساطة، لأن النزاهة ليست خيارا مؤسساتيا فحسب، بل شرطا لبناء الثقة بين المواطن والإدارة، وبين السوق والمجتمع. والثقة، كما تعلمون، حضرات السيدات والسادة، لا تمنح بقرار مؤقت، بل تبني بالمصداقية، وبالشفافية، وبالقدرة على الاعتراف بالمخاطر والعمل الجماعي لتقليصها.

السيدات والسادة؛

إن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تعتبر هذه الدراسة نموذجا يحتذى به في مقاربة المخاطر القطاعية، ودعوة إلى تعميم هذا النوع من المقاربات في باقي القطاعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يلامس حياة المواطن عن كثب.

فالمعركة ضد الفساد لا تخاض من موقع المراقبة فقط، بل أيضا من موقع التعبئة الجماعية والمسؤولية المشتركة.

إننا نريد من هذا اللقاء أن يشكل بداية حوار مؤسساتي منتج بين الفاعلين في قطاع التأمين والهيئات الرقابية والسلطات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، حوار يفضي إلى مأسسة النزاهة كمبدأ للتسيير، لا كشعار للتواصل، وإلى تحويل نتائج الدراسة إلى خطط عمل ملموسة وآجال تنفيذ واضحة. وفي ختام هذه الكلمة، اسمحوا لي أن أجدد الدعوة إلى اعتبار هذه المبادرة خطوة عملية ضمن مسار وطني طموح على درب تحصين اقتصادنا الوطني من مخاطر الفساد، وتعزيز قدرته على جذب الاستثمار، وضمان استدامة نمو قطاع التأمين في مناخ من الشفافية والمساءلة. فالنزاهة كما هي قيمة أخلاقية، يجب أن تكون أيضا سياسة عمومية ومصلحة وطنية.

وشكرا لكم.